

**L'importation de produits  
authentiques sans l'autorisation  
du titulaire de la marque ne  
constitue pas un acte de  
contrefaçon (Cass. com. 2013)**

Identification			
<b>Ref</b> 52662	<b>Juridiction</b> Cour de cassation	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Rabat	<b>N° de décision</b> 404/1
<b>Date de décision</b> 20131031	<b>N° de dossier</b> 2012/1/3/16	<b>Type de décision</b> Arru00eat	<b>Chambre</b> Commerciale
Abstract			
<b>Thème</b> Propriété intellectuelle et industrielle		<b>Mots clés</b> Rejet, Propriété industrielle, Produits authentiques, Preuve de la contrefaçon, Marque, Importation parallèle, Importation, Contrefaçon, Action en contrefaçon, Absence de contrefaçon	
<b>Base légale</b>		<b>Source</b>	

## Résumé en français

Justifie légalement sa décision la cour d'appel qui, pour rejeter une action en contrefaçon de marque, retient que l'importation de produits authentiques, même sans l'autorisation du titulaire de la marque, ne constitue pas un acte de contrefaçon au sens des articles 154, 155 et 201 de la loi n° 17-97 relative à la protection de la propriété industrielle. Ayant constaté que l'importateur avait prouvé l'authenticité des produits litigieux, tandis que le titulaire de la marque n'établissait pas le caractère contrefait desdits produits, la cour d'appel en a exactement déduit que le délit n'était pas caractérisé.

## Texte intégral

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من مستندات الملف ومن القرار المطعون فيه عدد 4876 الصادر عن محكمة الاستئناف التجارية بتاريخ 2010/11/09 في الملف عدد 2010/17/3599 انه بتاريخ 2010/02/25 تقدمت شركة (ي. ن. ف.) (الطالبة) بمقال أمام المحكمة التجارية بالدار البيضاء،

تعرض فيه انها شركة معروفة عالميا ووطنيا بمنتجاتها التجميلية وبالتحديد المنتجات التي تسوقها تحت علامة "أكس"، وأن ذلك ما جعلها تملك العديد من الإيداعات: إيداع وطني لعلامة AXE عدد 92105 بتاريخ 2004/05/27، وإيداع وطني لنفس العلامة عدد 38590 بتاريخ 1987/02/27، وإيداع وطني لنفس العلامة عدد 34945 بتاريخ 1984/02/29، وهذه العلامات تم إيداعها لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، غير أنه وصل الى علمها عن طريق إدارة الجمارك برسالة من الأمر بالصرف بتاريخ 2010/02/17، استيراد المدعى عليها شركة (ك. ج. م.) لكمية مهمة من المنتجات تحمل بطريقة غير قانونية العلامة "AXE" تتواجد بميناء البيضاء، فقامت باستصدار أمر بإجراء حجز وصفي ومعاينة لدى الأمر بالصرف بمديرية الجمارك، هذا الأخير الذي صرح في رسالته المؤرخة في 2010/02/17 بان المستوردة شركة (ك. ج. م.) قامت باستيراد 23040 وحدة تحمل بطريقة غير شرعية العلامة "AXE" ونظرا لكون المدعية لم يسبق لها أن منحت أي ترخيص للشركة المدعى عليها لاستيرادها المنتجات التي تحمل العلامة "AXE" وان تقوم باستعمال هذه العلامة بالمغرب، فيكون استيراد وتسويق هذه المنتجات يشكل تزيفا ومنافسة غير مشروعة لذلك، فهي تلتزم القول والحكم بأن المنتج "AXE" يشكل تزيفا ومنافسة غير مشروعة، وبأن المدعية لم يسبق لها الترخيص للمدعى عليها باستعمال بمنتج "AXE" والحكم على شركة (ك. ج. م.) بالتوقف عن استيراد وعن العرض للبيع أو تسويق كل منتج مزيف يحمل علامة "AXE" تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 10.000,00 درهم عن كل مخالفة يتم ضبطها، والحكم بمصادرة المنتج المزيف لفائدة المدعية مع إتلافه على نفقة المدعى عليها ومسيرها رشيد (ج.) تضامنا تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 20.000,00 درهم عن كل يوم تأخير، والحكم بإصدار أمر بنشر الحكم المنتظر صدوره بست صحف مغربية على نفقة المدعى عليهما بما في ذلك صائر الترجمة، وبأدائهما لها تعويضا قدره 300.000,00 درهم كتعويض عن الأضرار وتحميلهم الصائر.

وتقدمت المدعى عليها بمذكرة جواب مع مقال مقابل جاء فيه بأن عطر الجسم "AXE" تم استيراده من اسبانيا بواسطة الشركة الاسبانية (أ.)، ونظرا لإمكانية تعرضه للتلف بسبب طول مدة تواجده بالميناء، فانها تلتزم بالحكم بإرجاع البضاعة لصاحبها الاسبانية، وأدلت المدعية أصليا بمقال التمس فيه إدخال شركة (O. I. E.) في الدعوى والقول والحكم بان شركة (ي. ن. ف.) لم يسبق لها أن رخصت لها بتصدير منتج "AXE" الى المغرب أو استعمال هذه العلامة، والحكم عليها تضامنا مع المدعى عليهما في المقال الافتتاحي للدعوى بأدائهم لها التعويض المطلوب بمقتضاه، وبعد إتمام الإجراءات أصدرت المحكمة حكمها القاضي في الشكل بقبول الطلب الأصلي والمقابل وعدم قبول مقال إدخال الغير في الدعوى وفي الموضوع في الطلب الأصلي بثبوت فعل التزيف في حق المدعى عليها وبأدائها لفائدة المدعية تعويضا قدره 25.000,00 درهم وتوقفها عن استيراد المنتجات الحاملة للعلامة المزيفة "AXE" ومنعها من المتاجرة فيها تحت طائلة غرامة تهديدية قدرها 5000,00 درهم عن كل مخالفة وقعت معاينتها بعد تبليغ هذا الحكم، وإتلاف المنتجات المحجوزة والمملوكة للمدعى عليها، ونشر الحكم بعد صيرورته نهائيا في جريدتين باختيار المدعية وعلى نفقة المدعى عليها وتحميلها الصائر، وفي الطلب المقابل برفضه وإبقاء الصائر على المدعى عليها الأصلية، استأنفته شركة (ك. ج. م.) وبعد إتمام الإجراءات أصدرت المحكمة قرارها القاضي باعتبار الاستئناف جزئيا وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بخصوص الطلب الأصلي والحكم من جديد برفض الطلب بشأنه وتأيبده في الباقي وجعل الصائر بالنسبة وهو المطعون فيه.

في شأن الوسائل مجتمعة:

حيث تنعى الطاعنة على القرار المطعون فيه خرق مقتضيات المادة 2/225 من القانون 97/17 كما تم تعديله وتتميمه وانعدام الأساس القانوني والخطأ في التعليل وانعدامه، بدعوى أن استعمال العلامة يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة منها استعمالها عن طريق الإنتاج أو الاستيراد أو التسويق أو العرض أو البيع، وفي جميع الأحوال فإن استعمالها عن طريق الاستيراد بالخصوص يجب أن يتم بموافقة صريحة لمالك العلامة، في حين أن المطلوبة لم تدل بترخيص كتابي من الطالبة بأذن لها باستيراد واستعمال العلامة "AXE" عن طريق الاستيراد للمغرب، وهو ما يشكل خطرا على حق ملكيتها المضمون دستورياً، علما ان المادة 225 في فقرتها الثانية من القانون 97/17 لم تحد من مداه وممارسته، مما يكون معه القرار خارقا للمادة المذكورة لعدم تأكيد على الإدلاء بموافقة الشركة الطالبة المالكة للعلامة قصد استيراد المنتجات موضوع النزاع.

كما أن القرار اعتبر " بأن المحضر المنجز من قبل المفوض القضائي فريد (م.) بتاريخ 2010/03/14، الذي توجه الى الشركة (G. S.)

(.A. M) □ قد أوضح بأن الرقم الإلكتروني يرجع للشركة الطالبة " ، في حين لا يوجد أي مقتضى في القانون رقم 97/17 كما وقع تعديله وتتميمه يسمح بالأخذ بعين الاعتبار الرقم الإلكتروني لإعفاء المطلوبة من مسؤوليتها عن وقائع التزييف المرتكبة من قبلها، وأن الدليل الوحيد المقبول والمسموح به حسب المادة 225 في فقرتها الثانية هو الترخيص أو اتفاق مالك العلامة ، والحال أن المنتوجات المحجوزة من طرف إدارة الجمارك هي منتوجات تحمل بطريقة غير قانونية العلامة المذكورة وبالتحديد الرقم الإلكتروني، وبالتالي فهي مزيفة ويؤكد ذلك أن المطلوبة طالبت بإرجاع البضاعة الى اسبانيا وهو ما يشكل إقرارا منها بان المنتوجات المستوردة مزيفة.

كذلك فان القرار استبعد تطبيق مقتضيات المادة 201 من القانون 17/97 مرتكزا في ذلك على انه لا يهم الاستيراد، وفي نفس الوقت أكد على أن الاستيراد يهم منتجات أصلية دون إعطاء الحجة على انها أصلية فعلا، مما يتعين معه نقضه.

لكن حيث إنه لما كانت الطالبة قد أقامت دعواها على أساس أن المطلوبة تقوم بتسويق منتج مزيف يحمل بصفة غير قانونية العلامة "AXE" وعلى أنها لم يسبق لها أن رخصت لها باستعمال هذه العلامة، مكتفية للاستدلال على ذلك بانها توصلت برسالة من الأمر بالصرف بإدارة الجمارك يخبرها باستيراد ذلك المنتج دون الإدلاء بأي حجة تثبت فعل التزييف للعلامة المذكورة، ولما أدلت المطلوبة بمحضر معاينة أكدت فيه شركة (.G. S. A. M) المختصة في بيان الأرقام الإلكترونية بأن الشركة المنتجة للبضاعة موضوع النزاع هي الطالبة ، أي أن تلك البضاعة أصلية وليست مزيفة، وهو ما لم تطعن فيه الطالبة بأي مطعن جدي أو تدل بما يثبت خلافه، فان المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه علته بقولها : " انه بالرجوع الى مقتضيات المادة 201 من قانون 17/97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية تبين ان المشرع، اعتبر تزييفا كل مساس بحقوق مالك العلامة حسب مفهوم مقتضيات المادتين 154 و 155 من نفس القانون المحال عليهما بالفقرة الأولى من المادة 201 ... وانه باستقراء هذه المواد يتبين أن أفعال التزييف التي قد ترد على علامة الصنع أو التجارة أو الخدمة تتمثل إما في استنساخ العلامة المسجلة أو في تقليدها أو استعمالها أو حيازة الماء في إحداث تغييرات عليها، وفي نازلة الحال فان الطاعنة لم تقم بأي شيء مما ذكر، أن عمل إتاقصير فقط على استيراد بضاعة تحمل علامة المملكة المغربية أصلية أثبتتها بمحضر المعاينة المنجز مأن الظروف المفوض القضائي فريد (م.) بتاريخ 2010/03/14 الذي انتقل الى شركة (.G. S. A. M) المختصة في بيان الأرقام الإلكترونية للبضاعة هي شركة (ي. ن. ف.) (المستأنف عليها) ... وان مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 201 التي اعتمدها الحكم المستأنف لا تنطبق على النازلة، باعتبار أنها تخص عرض أحد المنتجات المزيفة للبيع من شخص غير صانع، في حين أن الطاعنة استوردت منتجات أصلية ... وان عملية استيراد بضاعة أصلية عن طريق شخص غير صانع ولو بدون إذن مالك العلامة لا يعتبر تزييفا مادامت هذه الحالة لم يتم تصنيفها ضمن أفعال التزييف الواردة في المواد المذكورة ... " فتكون قد طبقت صحيح أحكام المواد 154 و 155 و 201 من القانون 97/17 مادام أن الطالبة لم تثبت توفر شروط دعوى التزييف بخلاف ما أثبتته المطلوبة من كون البضاعة المستوردة أصلية، ولا يؤثر فيما نحت اليه التماس المطلوبة إرجاع البضاعة المحجوزة اعتبارا الى أن ذلك راجع لتخوفها مما قد يصيبها من تلف بسبب طول مكوثها بالميناء، فجاء قرارها معللا تعليلا سليما وغير خارق لأي مقتضى ومرتكزا على أساس والوسائل على غير أساس.

لأجله

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل الطالب الصائر.